رقم الايداع : 2006 -1257 الترقيم الدولي : 1112 -8623

أثر توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء الإدارة المحلية في الجزائر:

دراسة ميدانية في مجموعة من البلديات الجزائرية

The impact of ICT employment on the performance of the local administration in Algeria: a study in a group of Algerian municipalities

الدكتور: العلمي بن عطاء الله
استاذ محاضر " ب " - كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة غرداية / الجزائـــر
lalmibenatallah@yahoo.fr

تاريخ الإرسال :	تاريخ القبول :	تاريخ النشر :
2018/04/12	2018/06/13	2019/02/04

الملخص :

تهدف الدراسة الى التعرف على مساهمة توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الرفع من كفاءة الادارة المحلية من خلال مساهمتها في تسهيل تقديم الخدمات العمومية للمواطنين، وكذا تعزيز المشاركة الشعبية، حيث أراد الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة أثر توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كفاءة الإدارة المحلية، من خلال دراسة في تطبيقات النموذج الجزائري في هذا المجال، حيث تمحورت مشكلة الدراسة في السؤال التالي: **إلى أي مدى يساهم توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير الشأن العام المحلي، في الرفع من كفاءة الادارة المحلية في الجزائر ؟**

الكلمات المفتاحية : توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الإدارة الإلكترونية، كفاءة الإدارة المحلية.

Abstract :

The purpose of this study is to determine the role of using the information and communication technology to improve the competency of local administration by facilitating the provision of public services to citizens and reinforcing the popular participation, the researcher wanted, thru this study, to determine the effect of the use of information and communication technology onto the competency of local administration in the application of Algerian examples, The problematic of study was proposed by the following question : to which level, the use of information and communication technology in managing the local general affairs helps to improve the competency of local administration in Algeria ?

key words : The use of information and communication technology, Electronic administration, Competency of local administration.

مقدمة :

تحظى التقنيات الحديثة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأهمية كبيرة في ضمان فعالية الدور الذي تؤديه الحكومات، وإتاحة الخدمات للمواطنين، والتطور الإقتصادي، والرفاه الإجتماعي، لا سيما على المستوى المحلي، حيث أن السلطات المحلية بحاجة لأن تكون قادرة على الإستجابة بكفاءة وفعالية لحاجيات مواطنيها، لما لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من كفاءة عالية في تيسير إيصال الخدمات العامة على نحو يتسم بالملائمة والمسؤولية، من خلال تمكين المواطنين من الحصول على الخدمات المعاملاتية المتاحة على شبكة الأنترنت والمعلومات العامة، وتوفير قنوات اتصال وتواصل ما بين المواطنين والسلطات المعنية، مما يعزز حرية التعبير عن الرأي، والمساءلة، والشفافية، ولذلك تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال عاملا أساسيا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المحلية.

ومن هذا المنطلق أراد الباحث دراسة موضوع دور توظيف امكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة المحلية، من خلال دراسة بحثية أكاديمية ميدانية في تطبيقات النموذج

الجزائري، ليستطلع بذلك واقع توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير الشأن العام المحلي، حيث أراد الباحث من خلال دراسة ميدانية في الجزائر، التعرف على أثر توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين كفاءة الإدارة المحلية، وذلك من خلال قياس مستوى توظيف الحكومة الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة المحلية من جهة، وقياس مستوى كفاءة الإدارة المحلية في الجزائر من جهة ثانية، ودراسة مدى الارتباط وقوة تأثير هذا التوظيف على كفاءة الإدارة المحلية من جهة ثالثة، حيث تمحورت اشكالية الدراسة حول السؤال التالي : إلى أي مدى يساهم توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع كفاءة الإدارة المحلية في الجزائر؟

ولمناقشة هذه الاشكالية، يتوجب التطرق للمباحث التالية :

- مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- علاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإدارة العامة.
- دراسة ميدانية لقياس أثر توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كفاءة الإدارة المحلية في الجزائر.

المبحث الأول : مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال

قبل التعرض إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لا بد من التطرق مع شيء من التفصيل إلى تحديد مفهوم ثورة تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات لنخلص في الأخير إلى تعريف هذه التكنولوجيات التي يصعب إيجاد تعريف موحد لها بسبب تنوعها وتعقدها وسرعة تطورها.

المطلب الأول : مفهوم تكنولوجيا الاتصال

يقصد بثورة تكنولوجيا الاتصال، تلك التطورات التكنولوجية في مجالات الاتصالات التي حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشرين والتي اتسمت بالسرعة والانتشار والتأثيرات الممتدة من الرسالة إلى الوسيلة، إلى الجماهير داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات، وهي تشمل ثلاث مجالات(1):

1. ثورة المعلومات أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم، المتمثل في الكم الهائل من المعرفة.

2. ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، وانتهت بالأقمار الصناعية والألياف البصرية وغيرها من أجهزة ووسائل الاتصال الحديثة .

3. ثورة الحاسبات الإلكترونية التي امتزجت بوسائل الاتصال واندمجت معها ولعل تقنية الانترنت أحسن مثال على ذلك.

المطلب الثاني : مفهوم تكنولوجيا المعلومات

إن مفهوم تكنولوجيا المعلومات يشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيات الحسابات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط، وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم عادة في الاتصالات(2).

ومن خلال كل هذا نلاحظ بأن ثورة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، ولا يمكن الفصل بينهما فقد جمع بينهما النظام الرقمي، الذي تطورت به نظم الاتصال فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات.(3)

المطلب الثالث : تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال

ومما سبق يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بأنها "مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي، والتي يتم من خلالها جمع المعلومات و البيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية (من خلال الحاسبات الالكترونية)ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات، ثم استرجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين مسموعة أو مسموعة مرئية أو مطبوعة أو رقمية، ونقلها من مكان إلى آخر ، ومبادلتها، وقد تكون تلك التقنية يدوية أو آلية أو إلكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال و المجالات التي يشملها هذا التطور.(4)

وتعرفها منظمة اليونسكو بأنها " تطبيق التكنولوجيا الإلكترونية مثل الحواسيب والأقمار الصناعية ...ألخ، للمساعدة في انتاج وتخزين واستعادة المعلومات الرقمية والتناظرية وتوزيعها ".(5)

لذا يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي مجموعة الأدوات والأجهزة التي تسمح بإستقبال البيانات والمعلومات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم استرجاعها باستخدام برمجيات متعددة الوسائط(السمعية والبصرية والنصية) وتوصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم، وكذا الاطلاع عليها في أي وقت دون حواجز أو قيود.

المبحث الثاني : علاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإدارة العامة

المطلب الأول : مفهوم الإدارة العامة

إذا كانت الإدارة تعني تنظيم وتنسيق وتوجيه ورقابة جمع بشري في منظمة معينة لتحقيق أهداف محددة ومتفق عنها مسبقا وهنا يمكن أن نفرق بين نوعين من الإدارة، فإذا كانت هذه الإدارة

تهتم بمصالح أشخاص القانون الخاص كفرد أو شركة فإننا هنا بصدد إدارة خاصة، أما إذا كانت هذه الإدارة تستهدف تنفيذ السياسة العامة عن طريق هيئات عامة فإننا هنا بصدد الحديث عن إدارة عامة، فالإدارة العامة تستهدف تحقيق المصلحة العامة.

وبالرغم من سهولة التمييز بين الإدارة العامة والخاصة (إدارة الأعمال)، إلا أنه هناك صعوبة في تحديد مفهوم محدد للإدارة العامة، إذ تعددت التعريفات في هذا الشأن واختلفت الرؤى باختلاف أصحابها، وفيما يلي نسرد بعضا منها :

يعد " وودرو ويلسن " من الأوائل الذين حاولوا دراسة الإدارة العامة، حيث أضفى على الإدارة العامة معنا واسعا حيث اعتبرها الأعمال المتعلقة بأهداف الحكومة، والتي تهدف إلى تحقيق الأعمال العامة بكفاءة عالية وبقدر المستطاع وفقا لرغبات الناس وتطلعات المواطنين.(6)

ويعرف " ليونارد وايت " الإدارة العامة في أوسع معانيها بأنها " تتضمن جميع العمليات التي تستهدف تنفيذ السياسة العامة "، وهذا التعريف من وجهة نظر صاحبه يغطي مختلف الأنشطة في شتى المجالات، حتى أنه يشمل المسائل العسكرية، والشؤون المدنية، وكثيرا من أعمال المحاكم، كما يتناول كافة أوجه النشاط الحكومي، كالأمن والتعليم والصحة والأشغال العامة وغيرها.(7)

أما الأستاذ " جلادن " فيقول أن الإدارة العامة تتضمن كل أنواع النشاط الذي يباشره الرؤساء الإداريون في الإدارات العامة والتي تغطي النشاط الإداري الحكومي، وهذا يختلف عن أنواع النشاط الأخرى.(8)

في حين يرى الدكتور " حسن توفيق " أن الإدارة العامة بأنها تدور حول دراسة النشاط الإداري الذي يقوم به موظفوا الحكومة في قطاع السلطة التنفيذية للدولة، فلا تشمل دراسة الإدارة العامة ما يدور في نطاق السلطة التشريعية أو السلطة القضائية.(9)

أما الأستاذ "سيد محمود الهواري" فيعرف الإدارة العامة بأنها عملية اتخاذ قرارات تحكم تصرفات الأفراد في استخدامهم العناصر المادية والبشرية لتحقيق أهداف محددة على أحسن وجه. (10)

في حين يذهب الأستاذ " صبري جلبي " في تحديد مفهوم الإدارة العامة إلى ثلاثة أمور، وهي موضحة كما يلي(11) :

- العلمية الإدارية : أي الجانب الموضوعي للإدارة.
- الجانب العضوي للإدارة : أي أن يقوم بهذه العملية جهاز إداري.
- أهداف الإدارة العامة : أي أن يكون القيام بهذه العملية تحقيقا للسياسة العامة للدولة.

أما الأستاذ " أحمد رشيد " فيرى أن الإدارة العامة هي الأنشطة التي تعنى بتوجيه الجهود البشرية لتنفيذ السياسة العامة وفق أسلوب أو أساليب تحقق الوظيفة الاجتماعية والغايات النهائية للجهاز الإداري وهي المصلحة العامة كما تفسرها وتحددها المؤسسات الحاكمة.(12)

وهذا التعريف يستلزم الإحاطة بما يلي :

- أن الإدارة العامة تدخل في المفهوم العلمي للعملية الإدارية من حيث أنها عملية ديناميكية ذات طابع انساني وقيادي تتعلق بالقدرة على توجيه وضبط الجهود الجماعية من أجل تحقيق بعض الأهداف بكفاءة وفاعلية.

- إن الإدارة العامة لها سماتها الخاصة والتي تعود إلى أن الأهداف التي تبغي تحقيقها هي السياسة العامة، التي تعني حسب جيمس أندرسون(13) " برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع".

- إن الوظيفة الاجتماعية أو الغايات النهائية للجهاز الإداري لا يمكن تفهمها إلا في إطار النظام السياسي لأن المصلحة العامة التي تعبر عنها السياسة العامة تختلف في طبيعتها باختلاف النظام السياسي.

إذن ومن خلال ما تقدم من تعريفات للإدارة العامة يمكن أن نقف على رأين هامين، وهما الآتي :

- وجوب الربط بين الإدارة العامة والسياسة العامة، فالإدارة العامة هي تنفيذ السياسة العامة، كما وصفها "ليونارد وايت".

- وجوب الربط بين الإدارة العامة والنشاط الإداري، فالإدارة العامة هي النشاط الذي يقوم به الجهاز التنفيذي للدولة كما ذهب إليه " جلادن ".

وعليه يمكن القول أن الإدارة العامة هي عبارة عن مجموعة الأنماط المتشابكة المتعلقة بصنع وتنفيذ القرارات والتي يقوم بها أعضاء الجهاز الإداري تحقيقا للسياسة العامة التي تستهدفها الدولة.

المطلب الثاني : أهمية الإدارة العامة الإلكترونية

تعد الإدارة العامة الإلكترونية عصب حياة المجتمعات المدنية الحديثة التي كانت مسيرة حياتها اليومية تواجه أزمات خانقة في ظل الإدارة التقليدية حتى استطاعت أن تخطو خطوات لافتة في سبيل تجاوز هذه الأزمات بفعل التقنية، بينما لاتزال مجتمعات أخرى تتجه ببطيء نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية.

وينظر إلى الإدارة العامة الإلكترونية على أنها بديل عصري يواكب التطور الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال، ويلبي مطالب الإنسان الإدارية، ويرضي طموحه في الحصول على قدرات أعلى وأيسر في إدارة شؤون حياته.

إن تعميم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة ليس شكلا عصريا للحياة نسعى لتقمصه، بقدر ما هو حاجة ماسة لمجتمعاتنا، ودافعا لتلك الإدارات لتجاوز واقعها والانطلاق إلى الآفاق العالمية الرحبة بوتيرة سريعة ومشاركة واسعة.

ويمكن استعراض أهم النقاط التي تؤكد حاجة القطاع الحكومي لتطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية فيما يلي :

1. تردي مستوى خدمات كثير من الإدارات الحكومية وتعقيدها إلى درجة تستدعي الحاجة إلى تبسيط إجراءاتها وجعلها أكثر سلاسة ومرونة وتسهيل تقديمها للمواطنين.

2. حاجة الإدارة الحكومية إلى مزيد من الثقة المتبادلة بينها وبين المراجعين لها، ورغبتها في تهيئة أجواء من الوضوح في دوائر العمل الحكومي، مما يدعو تلك الإدارات إلى التوجه نحو الإدارة الإلكترونية بوصفها نمطا جديدا فيها من الحياد والموضوعية والإنضباط ما يعين على تغيير وجهة النظر السائدة لدى المواطن، وتعديل الصورة القديمة للإدارة الحكومية في عقله.(14)

3. تحقيق الشفافية الحكومية، من خلال إتاحة المعلومات عن كافة الأنشطة الحكومية، وإتاحة القوانين واللوائح الحكومية على شبكة الأنترنت، كما يتم إتاحة المعلومات عن المشتريات الحكومية على شبكة الأنترنت للمساواة بين الموردين.

4. تقليص النفقات، حيث إن استخدام الأساليب التكنولوجية يؤدي إلى تقليل عدد القائمين على حفظ ونسخ ونقل وتوزيع الأعمال الورقية الخاصة بالتعاملات، ويقلل الجهد والموارد المخصصة لكل خطوة من خطوات الإجراءات الحكومية، مما يؤدي إلى تقليص جزء كبير من تكلفة التعاملات الحكومية التقليدية.

5. زيادة جودة الخدمات الحكومية، وذلك لأن تقديم الخدمات الحكومية عبر شبكة الأنترنت يتيح للمواطنين المزايا التالية :

- الحصول على الخدمات الحكومية في أي وقت على مدار أربع وعشرين ساعة يوميا وفي أي مكان وبأقل جهد.

- السرعة الفائقة للتعاملات الحكومية التي تتم إلكترونيا إذا ما قورنت بالتعامل الورقي بالأساليب التقليدية.

- إن تقديم الخدمات الحكومية إلكترونيا يقضي على تأثير الفروق الفردية في أداء العاملين والتي قد تؤثر سلبا على جودة الخدمات الحكومية.

6. إدارة علاقات أكفأ مع المواطنين، فالمواطن بالنسبة للحكومة الإلكترونية هو بمثابة العميل (الزبون) الذي تدرس احتياجاته وتلبي طلباته، وقد سهلت الأنترنتما يسمى بالذاكرة المجتمعية للعلاقات مع المواطنين، وهي عبارة عن معلومات هائلة يتم استرجاعها بسرعة فائقة.

7. تحقيق الكفاءة في الأداء الحكومي من خلال خفض تكاليف الأعمال الحكومية بالتحول من الأسلوب الورقي إلى الأساليب الإلكترونية في أداء الأعمال، كما يتحقق مفهوم الفاعلية من خلال تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحددة والمرسومة للحكومة، وبذلك يتحقق رضا المواطنين.

8. التكامل بين المنظمات الحكومية من خلال الاتصالات الفائقة التي تربط المنظمات الحكومية بعضها البعض بحيث يتعامل المواطن معها ككيان واحد، مما يقلل الوقت والجهد ويقضي على التضارب في الإختصاصات بين الجهات الحكومية عند التعامل مع المواطنين.

9. الحد من ظاهرة الفساد الإداري من خلال نشر كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأداء الحكومي على شبكة الأنترنت وإتاحتها للمواطنين، وإعطائهم حق المساءلة عن القرارات التي يتخذها المسؤولون، وبذلك تتحقق الرقابة الشعبية على الممارسات التي تمس الصالح العام.(15)

المطلب الثالث : توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة المحلية

يتيح توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة المحلية فرصة التعرف على احتياجات المواطن المحلي التي تتباين تبعا للظروف البيئية والثقافية الخاصة بكل مجتمع محلي على حدى، لذا فإن الأمر يتطلب تمتع المحليات بقدر من المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى توفر الثقة والأمان والسرية في الخدمات الإلكترونية لجذب المواطن المحلي للتعامل الإلكتروني، ويمكن تعريف الإدارة المحلية الإلكترونية(16) بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال (خاصة تطبيقات الأنترنت) المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عالية وبما يحقق العدالة والمساواة.

ونظرا لتعدد الجهات التي تقدم الخدمات الحكومية الإلكترونية للمواطن المحلي والتي تختلف فيما بينها من حيث الشكل القانوني والتنظيمي (الحكومة المركزية، الحكومة المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، الهيئات الاجتماعية، المنظمات المانحة لمعونات التنمية)، لذا فإن الحكومة الإلكترونية

المحلية تعني تحقيق شراكة حقيقية مع المجتمع من خلال التنسيق والتكامل بين هذه الأطراف لتحقيق التلاحم بين فئات المجتمع المحلي المختلفة بما يحقق أهداف التنمية ويعود على المواطن بالرفاهية، كما أن الكم الهائل من المعلومات الذي تتيحه الحكومة الإلكترونية عن فرص الاستثمار في المحليات ينعش الاقتصاد المحلي ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بكل منطقة بما يشبع الاحتياجات المتباينة للمواطنين المحليين.

ويتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية الإلكترونية الاستخدامات التالية(17) :

- البريد الالكتروني وشبكات الأعمال التي تربط دوائر الحكومة المحلية المتعددة.

- نشر اجتماعات المجالس المحلية على شبكة الانترنت.

- تقديم معلومات جغرافية عن الوحدة المحلية وأهم مواردها والأماكن السياحية.

- عرض فرص الاستثمار المتاحة داخل الوحدة المحلية على شبكة الانترنت وخاصة الصناعات الصغيرة.

- المشاركة في حل المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي مثل عرض فرص العمل المتاحة داخل المنطقة المحلية لعلاج مشكلة البطالة.

- طرح مجالات التنمية التي يمكن أن يشارك فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني.

- تنمية الوعي السياسي لدى المواطن المحلي لتوفير الدعم والمساندة الشعبية.

- مشاركة المواطن المحلي في تصميم الخدمات الحكومية الإلكترونية وفقا لأولوياته واحتياجاته الفعلية.

ويعتبر المتخصصون في هذا الموضوع أن المركزية الشديدة التي تعاني منها الإدارة المحلية من أهم التحديات التي تواجه تنفيذ الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي، مما يتطلب تحقيق اللامركزية على المستويين الأفقي والرأسي، وذلك على النحو التالي(18) :

- المستوى الأفقي : وذلك من خلال تمكين المجالس المحلية من وضع الخطط والبرامج ونظم الإدارة والسياسات التي تتناسب مع ظروفها البيئية الخاصة، واللامركزية بهذا المعنى لا تتطلب تعديلات تشريعية وتنظيمية إنما تتطلب مشاركة الوحدات المحلية في اتخاذ القرار.

- المستوى الرأسي : وذلك من خلال نقل السلطات والوظائف والمسؤوليات والموارد من الإدارة المركزية إلى الإدارة المحلية، مما يتطلب إجراء تعديلات قانونية وتشريعية وهيكلية.

المبحث الثالث : دراسة ميدانية لقياس أثر توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كفاءة الإدارة المحلية في الجزائر

المطلب الأول : مناهج الدراسة الميدانية

المنهج هو مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل إكتشاف الحقيقة، أو هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار أو الإجراءات من أجل الكشف عن الحقيقة التي يجهلها، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين الذين لا يعرفونها.(19)

حيث تعتبر المناهج التالية هي المناهج المناسبة لهذه الدراسة :

الفرع الأول : منهج دراسة الحالة

يستعمل منهج دراسة الحالة كما يرى الرفاعي(20) لدراسة الظواهر المرتبطة بسلوك الأفراد وتصرفاتهم، حيث يقوم منهج دراسة الحالة على جمع البيانات المتعلقة بوحدة معينة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظلما في مرحلة معينة من تاريخها أو في جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.

الفرع الثاني : المنهج الوصفي

يعنى المنهج الوصفي لدراسة وإيضاح خصائص الظاهرة أو حالة معينة كما هي كائنة في الواقع، وتفسيرها وتحديد علاقاتها في إطار ظواهرها والمتغيرات المحيطة بها، ويتطلب هذا المنهج جمع بيانات حول الظاهرة محل البحث، وفق الملاحظة والمشاهدة، وإجراء مسوحات ميدانية، والتي تعتمد بدرجة كبيرة على اختيار عينات مناسبة بمختلف أنواعها، سواء كانت عينات بسيطة أو عشوائية، عمدية أو منتظمة، مع اختبار وتحليل هذه العينات وفق برمجة حاسوبية.(21)

الفرع الثالث : المنهج التحليلي

يعنى المنهج التحليلي بتمحيص الوقائق واخضاعها لتفسيرات سببية ومقارنات، واختبار صحة الفروض، والقيام بالتجارب معتمدا على القياس الكمي أكثر من النوعي للوصول للحقائق العلمية، في إطار ما يجب أن يكون، ومن ثم يمثل التحليل إطار منهجي يفسر ويمحص ويحلل ما وصف بالفعل، في إطار تحليل وتفسير البيانات أو المعلومات المجمعة ودلالاتها، وإبراز علاقاتها السببية أو العللية والمقارنات، ومدى الترابط وفق تحليل المتغيرات المستقلة والتابعة.(22)

المطلب الثاني : شرح وتوضيح عينة الدراسة والأدوات المستعملة

الفرع الأول : شرح وتوضيح عينة الدراسة

إن مجتمع البحث في هذه الدراسة التي تبحث في مدى مساهمة توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع كفاءة الإدارة المحلية في الجزائر، هو مجموع موظفي بلديات دولة الجزائر، ونظرا لصعوبة الاتصال والدراسة الميدانية لجميع أفراد مجتمع البحث فإنه قد تم اللجوء إلى أخذ عينة تمثل صورة مصغرة عن المجتمع الأصلي، حيث تم استخدام العينة القصدية والتي تسمح للباحث أن ينتقي أفراد عينته بما يخدم أهداف الدراسة وبناء على معرفته بما يحقق أغراض البحث، حيث تمثلت العينة في مجموعة مختارة من موظفي بعض البلديات من مجموع بلديات ولايتين من ولايات دولة الجزائر، لتمثيل المجتمع الأصلي للدراسة الذي أشرت إليه آنفا اعتقادا من الباحث أن الموظفين على اختلاف وظائفهم ومستوياتهم العلمية والوظيفية في البلديات هم الأنسب في معرفة مدى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الادارة المحلية، وكذا معرفتهم بمدى كفاءة الادارة المحلية، علما أن كافة البلديات في الجزائر تخضع لنفس القوانين والسياسات العامة للدولة، وعلى هذا الأساس تم انتقاء مجموعة من الموظفين يتراوح عددهم (من 6 إلى 7) من كل بلدية من البلديات المختارة للدراسة كمفردات لعينة الدراسة، حيث بلغ مجموع مفردات العينة (96) مفردة.

الفرع الثاني : أدوات جمع البيانات

لقد اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة ميدانيا على الأدوات التالية :

أولا. المعاينة الميدانية والملاحظة : لقد وقف الباحث من خلال المعاينة الميدانية في بعض البلديات على مستوى التقدم في توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بغية عصرنة الإدارة المحلية والاندماج في مجتمع المعلومات، من خلال الوقوف على التجهيزات والشبكات الخاصة بالحالة المدنية باعتبارها المصلحة الأقرب للشريحة الكبرى من المواطنين، حيث مكنت هذه المعاينة الباحث من أخذ تصور عن مدى عزم الهيئات السياسية المعنية بالجماعات المحلية في الجزائر على الاستفادة من توظيف امكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد لاحظ الباحث من خلال زيارته لمختلف المصالح في بعض البلديات سهولة ويسر تقديم مختلف الخدمات للمواطنين جراء توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما يعزز لدى الباحث فرضية تأثير توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كفاءة الإدارة المحلية.

ثانيا. المقابلة غير المقننة : من أجل معرفة بعض الحقائق عن توظيف امكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا كفاءة الإدارة المحلية في البلديات، عمد الباحث انتهاز فرصة مقابلته للأمين العام للبلدية أثناء تسليمه إستمارات الاستبيان بغية توزيعها على موظفيه، طرح بعض الأسئلة التي

يرى أن اجاباتها تفيد موضوع البحث، والتي تساعد الباحث دون شك في تحليل وتفسير نتائج الاستبيان.

ثالثا. استمارة الاستبيان :تعرف استمارة الاستبيان بأنها " نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد ".

وحيث كانت الأسئلة المطروحة في الاستمارة تهدف إلى :

- معرفة مدى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة في البلديات محل الدراسة .
- معرفة مدى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل المشاركة السياسية المجتمعية من قبل البلديات محل الدراسة.
- معرفة مدى كفاءة الإدارة في البلديات محل الدراسة.

ولقد تم تصميم استمارة الاستبيان المستخدمة في البحث لجمع البيانات الميدانية بالاعتماد على أدبيات متغيرات الدراسة في شقها المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذا في شقها المتعلق بكفاءة التنظيم الإداري، كما احتوت الاستمارة على ثلاثة أجزاء، حيث كان الجزء الأول مخصص للبيانات العامة لمفردات العينة، فيما خصص الجزء الثاني للأبعاد الخاصة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة المحلية، بينما الجزء الثالث فقد خصص للأبعاد الخاصة بكفاءة الإدارة المحلية.

وجدير بالذكر أن الصياغة النهائية لاستمارة الاستبيان تمت بعد عرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة جامعيين، وقد تم الأخذ بالآراء المقدمة بتعديل وحذف وإعادة صياغة بعض العبارات، وكذا تجريبها على عينة تجريبية صغيرة تمثلت في موظفين من بلدية العالية وبلدية الحجيرة بحكم قربهما مكانيا من الباحث، ليتم تعديلها وفقا لذلك والتوصل إلى الشكل النهائي الذي تم استخدامه في الدراسة الميدانية .

وقد تم تطبيق الاستمارة من خلال التوزيع المباشر من طرف الباحث وذلك بالإتصال مباشرة بالأمين العام للبلدية وتسليمه الإستمارات التي يشرف على توزيعها على موظفيه بنفسه من خلال الاتصال بهم مباشرة وتسليمهم الاستمارات، وذلك بعد قيام الباحث بتقديم شرح مختصر للأمين العام حول مضمون الدراسة وتوضيح كافة العبارات، حتى يضمن ملأها من قبل المستجوبين بكل

سهولة ويسر، وقد تم توزيع (96) استمارة على (96) موظف، وقد كانت كل الاستمارات قابلة للتحليل نظرالاعتماد الباحث على أسلوب المقابلة في ملء الاستمارة من قبل المبحوثين مع جل أفراد العينة.

المطلب الثالث :الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان :

يتم عادة أثناء تحليل المعطيات البحثية استعمال أساليب إحصائية تساعد الباحث على تحليل البيانات، وذلك حسب ما يتلاءم مع وضعية الدراسة المسحية لموضوع البحث، ولتعدد الأساليب الاحصائية الممكن استخدامها في البحوث العلمية، فقد استعمل الباحث في تحليله لنتائج الاستبيان الأساليب الأكثر شيوعا واستعمالا كالإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي وغيرها من الأساليب الأخرى التي يقتضيها التحليل، وذلك باستخدام برنامج " الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" (**S**tatistical **P**ackage for **S**ocial **S**cience)، حيث يعتبر هذا البرنامج من بين البرامج المهمة في تحليل بيانات البحوث العلمية في مختلف مجالات العلوم التربوية والاجتماعية والاقتصادية.(23)

المطلب الرابع: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

الفرع الأول : صدق الأداة وثباتها

للتأكد من ثبات الأداة تم استخراج معامل (كرونباخ ألفا) "Cronbach Alpha"، للإتساق الداخلي لعبارات الاستبيان بضيغته النهائية الكلية، حيث يلاحظ من قيمة " كرونباخ ألفا" أن معامل الثبات مرتفع ومناسب لأغراض الدراسة والمقدر بـ(94.5%)، وهي نسبة جيدة مقارنة بالحد الأدنى المقبول والبالغ (60%)، حيث النتيجة موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (1): يوضح معامل (كرونباخ ألفا)

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.945	55

الفرع الثاني : خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (2) : يوضح توزع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة

				المئوية %
1	عدد سنوات الأقدمية في الوظيفة	من 1-5	23	24
		من 6-10	26	27.1
		من 11-29	36	35.5
		من 30 فأكثر	11	11.5
2	المؤهل العلمي	أقل من ثانوي	4	4.2
		ثانوي	26	27.1
		جامعي	64	66.7
		دراسات عليا	2	2.1
3	الوظيفة	أمين عام	15	15.6
		رئيس مصلحة	69	71.9
		أخرى	12	12.5

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الكبيرة كانت لأفراد العينة ذات الأقدمية التي تتراوح ما بين 11 سنة إلى 29 سنة والمقدرة بـ (35.5%)، وهذا ما يفسر الاستقرار الوظيفي داخل البلديات محل الدراسة من جهة، ومن جهة ثانية يعزز مصدقية الاجابات على أسئلة الاستبيان كون هذه الفئة أكثر دراية بما يدور في منظماتهم نظرا للسنوات الكثيرة في الوظيفة.

أما فيما يخص المؤهل العلمي فكانت النسبة الكبيرة لذوي المستوى الجامعي والمقدرة بـ (66.7%) ، وهي نتيجة منطقية نظرا لتوفر سوق العمل في الجزائر على أعداد كبيرة من خريجي

الجامعات وفي مختلف التخصصات، كما تعزز هذه النسبة مصدقية نتائج الدراسة لما لهذه الفئة من قدرات علمية تساعد على الإجابة الموضوعية لعبارات استمارة الاستبيان.

أما فيما يخص الوظيفة التي يشغلها أفراد عينة الدراسة في الجزائر كانت النسبة الكبيرة لصالح رؤساء المصالح والمقدرة بـ (71.9%)، وهذا كذلك مؤشر جيد يعزز مصداقية نتائج الدراسة نظرا لإحاطة هذه الفئة بتفاصيل التنظيم الإداري للبلديات محل الدراسة.

الفرع الثالث : مناقشة النتائج والاحصائيات

سيتم التركيز على الإجابة على الأسئلة التالية :

السؤال الأول : ما مدى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة المحلية في الجزائر ؟

السؤال الثاني : ما مدى كفاءة الإدارة المحلية في الجزائر ؟

السؤال الثالث : هل توجد علاقة ارتباطية بين توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الادارة المحلية في الجزائر كمتغير مستقل، وكفاءة الإدارة المحلية في الجزائر كمتغير تابع ؟

حيث الفرضيات المعتمدة للأسئلة السابقة هي :

الفرضية الأولى : هناك توظيف جيد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة المحلية في الجزائر.

الفرضية الثانية : هناك كفاءة عالية للإدارة المحلية في الجزائر.

الفرضية الثالثة : هناك علاقة ارتباطية طردية بين توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الادارة المحلية في الجزائر كمتغير مستقل، وكفاءة الإدارة المحلية في الجزائر كمتغير تابع .

أولا.تحديد مجال المتوسط الحسابي لكل مستوى

من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الموظفين في الإدارة المحلية محل الدراسة في الجزائر، حول توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة، والترتيب التنازلي لفقرات كل بعد وتحديد المستوى المرجح له بناء على قيمة المتوسط الحسابي، كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (3) :يوضح مجال المتوسط الحسابي لكل مستوى

مجال المتوسط الحسابي المرجح	المستوى الموافق له

من 1 إلى 1.66	قليل
من 1.67 إلى 2.33	متوسط
من 2.34 إلى 3	مرتفع

حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح من خلال حساب المدى (3-1=2)، ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (3/2=0.66)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1)، وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي : (من 1 إلى 1.66 قليل، ومن 1.67 إلى 2.33 متوسط، ومن 2.34 إلى 3 مرتفع).

ثانيا. الإجابة الإحصائية على السؤال الأول

للإجابة على السؤال الأول **" ما مدى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة المحلية في الجزائر؟"**، يقتضي من الباحث مناقشة مدى صحة الفرضية الأولى **"هناك توظيف جيد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة المحلية في الجزائر"**، حيث يتطلب هذا دراسة وتحليل النتائج الإحصائية المتعلقة بالمتغير المستقل **"توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية في الجزائر"**، حيث كانت النتائج والتحاليل كما يلي :

1. دراسة احصائية للمتغير المستقل الرئيسي : توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال

جدول رقم (4) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مفردات العينة حول المتغير المستقل الرئيسي (توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال)

المتغير المستقل الرئيسي	المتوسط	الانحراف	المستوى
توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال	2.00	0.36	متوسط

يظهر من خلال معطيات الجدول الأخير أن مستوى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية في الجزائر كان متوسطا إن على مستوى عمل الإدارة أو المشاركة المجتمعية، وذلك من خلال المتوسط الحسابي والمقدر بـ (2.00) والانحراف المعياري والمقدر بـ (0.36).

وكإجابة على السؤال الأول **" ما مدى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة المحلية في الجزائر ؟"**، ومن خلال ما تقدم من احصائيات وتحاليل، وكذلك ما ورد من احصائيات في الجداول أعلاه يتبين أن مستوى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية في الجزائر إن على مستوى عمل الإدارة أو المشاركة المجتمعية كان متوسطا حسب اجابات عينة الدراسة، وهذا ما يؤسس لرفض الفرضية السابقة القائلة بأن **" هناك توظيف جيد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة المحلية في الجزائر"**، وعليه يمكن القول كإجابة على السؤال الأول **أن هناك توظيف متوسط لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية في الجزائر.**

ثالثا. الإجابة الإحصائية على السؤال الثاني

للإجابة على السؤال الثاني **"ما مدى كفاءة الإدارة المحلية في الجزائر؟"**، يقتضي من الباحث مناقشة مدى صحة الفرضية الثانية **"هناك كفاءة عالية للإدارة المحلية في الجزائر"**، حيث يتطلب هذا دراسة وتحليل النتائج الإحصائية المتعلقة بالمتغير التابع **"كفاءة الإدارة المحلية في الجزائر"**، حيث كانت النتائج والتحاليل كما يلي :

1. دراسة احصائية للمتغير التابع : كفاءة الإدارة المحلية في الجزائر

جدول رقم (5) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مفردات العينة حول المتغير التابع (كفاءة الإدارة المحلية)

المتغير التابع	المتوسط	الانحراف	المستوى
كفاءة الإدارة المحلية	2.37	0.53	مرتفع

من خلال ملاحظة معطيات الجدول أعلاه يمكن القول أن مستوى كفاءة الإدارة المحلية في الجزائر كان مرتفعا وذلك من خلال المتوسط الحسابي لهذا المتغير والمقدر بـ (2.37) وانحراف معياري مقدر بـ (0.53)، وهذا ما تؤكده نتائج قياس الأبعاد الخاصة بهذا المتغير، والتي كانت في مجملها ذات مستوى مرتفع باستثناء بعد (رضا الموظفين) الذي جاء ذا مستوى متوسط وإن كان يميل للمرتفع، حيث كان متوسطه الحسابي (2.20) وانحرافه المعياري (0.71)، ومنه يمكن القول أن كفاءة الإدارة المحلية في الجزائر حسب اجابات عينة الدراسة ذات مستوى مرتفع.

وكإجابة على السؤال الثاني **" ما مدى كفاءة الإدارة المحلية في الجزائر ؟"**، ومن خلال ما تقدم أعلاه يتبين أن مستوى كفاءة الإدارة المحلية في الجزائر كان مرتفعا حسب اجابات عينة الدراسة،

وهذا ما يؤسس لقبول الفرضية السابقة القائلة بأن **" هناك كفاءة عالية للإدارة المحلية في الجزائر "**، وعليه يمكن القول كإجابة على السؤال الثاني **أن هناك كفاءة عالية للإدارة المحلية في الجزائر.**

رابعا. الإجابة الإحصائية على السؤال الثالث

للإجابة على السؤال الثالث **"هل توجد علاقة ارتباطية بين توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة المحلية في الجزائر كمتغير مستقل، وكفاءة الإدارة المحلية في الجزائر كمتغير تابع؟"**، يقتضي من الباحث مناقشة مدى صحة الفرضية الثالثة **"هناك علاقة ارتباطية طردية بين توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة المحلية في الجزائر كمتغير مستقل، وكفاءة الإدارة المحلية في الجزائر كمتغير تابع"**، حيث يتطلب هذا دراسة وتحليل النتائج الإحصائية المتعلقة باختبار الإرتباط بين المتغير المستقل **(توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال)**، والمتغير التابع **(كفاءة الإدارة المحلية)**، من خلال تحليل العناصر التالية :

1. تحليل الإنحدار الخطي :

يتوجب تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Entry) عند مستوى دلالة (0.05)، حيث المتغير المستقل هو (توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال)، والمتغير التابع هو (كفاءة الإدارة المحلية)، وبعد تحليل اجابات مفردات عينة الدراسة كانت النتائج كالتالي :

جدول رقم (6) : يوضح نموذج الانحدار الخطي باستخدام طرقة المربعات الصغرى (Entry)

Variables introduites/supprimées[b]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	المتغير المستقل الأبعاد الخاصة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال	.	Entrée

Variables introduites/supprimées[b]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	المتغير المستقل الأبعاد الخاصة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال	.	Entrée

a. Toutes variables requises saisies.

b. Variable dépendante : المتغير التابع الأبعاد الخاصة بكفاءة الإدارة المحلية

إذن من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح أن هناك ارتباط بين المتغير المستقل (توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال)، والمتغير التابع (كفاءة الإدارة المحلية)، حيث نلاحظ أن نموذج الانحدار كان قياسي لا يستبعد أي متغير (Toutes variables requises saisies).

2. تحليل معامل الإرتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع :

لمعرفة قوة ارتباط المتغير المستقل (توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال)، بالمتغير التابع (كفاءة الإدارة المحلية)، نقرأ معطيات الجدول التالي :

جدول رقم (7) : يوضح معامل الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.724[a]	.524	.519	.37266

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.724[a]	.524	.519	.37266

a. Valeurs prédites : (constantes), المتغير المستقل الأبعاد الخاصة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال

b. Variable dépendante : المتغير التابع الأبعاد الخاصة بكفاءة الإدارة المحلية

يتضح من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن معامل الارتباط الخطي (R) بين توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكفاءة الإدارة المحلية هو (72.4%)، أي أن هناك ارتباط قوي بينهما، ومعامل الجودة (R-deux) قد بلغ مستوى (52.4%)، وهذا يعني أن النموذج مناسب لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، بمعنى أن (52.4%) من كفاءة الإدارة المحلية يعود لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والنسبة المتبقية (47.6%) تعود لعوامل أخرى بما فيها العوامل العشوائية والخطأ.

3. تحليل تباين خط الانحدار:

يوضح الجدول الموالي تحليل خط الانحدار حيث يدرس مدى ملائمة خط انحدار المعطيات وفرضيته الصفرية التي تنص على أن " خط الانحدار لا يلائم المعطيات المقدمة" :

جدول رقم (8) : يوضح تحليل خط الانحدار

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	14.360	1	14.360	103.398	.000[a]

Résidu	13.054	94	.139		
Total	27.414	95			

a. Valeurs prédites : (constantes), المتغير المستقل الأبعاد الخاصة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال

b. Variable dépendante : المتغير التابع الأبعاد الخاصة بكفاءة الإدارة المحلية

ومن خلال الجدول أعلاه نجد ما يلي :

- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار(D) هو (103.398) .

- مستوى دلالة الاختبار(Sig) هو (0.000)

بما أن قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار المحسوبة تساوي (103.398) وهي أكبر بكثير من القيمة الجدولية والمقدرة بـ (0.000)، فإن الباحث يرفض الفرض العدمي ويقبل بالفرض البديل، وبالتالي فإن خط الانحدار يلائم المعطيات، وبذلك يمكن القول بأن النموذج مناسب لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل (توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال) والمتغير التابع (كفاءة الإدارة المحلية)، وأنه لا توجد مشكلة في النتائج حيث تتوزع وفق التوزع الطبيعي، والشكلين المواليين يوضحان ذلك :

شكل رقم (1) : يوضح مدى ملائمة خط الانحدار

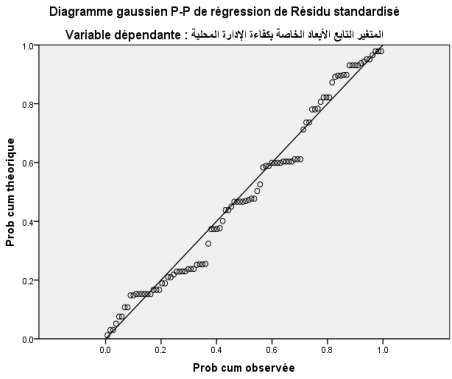

شكل رقم (2) : يوضح مدى ملائمة خط الانحدار

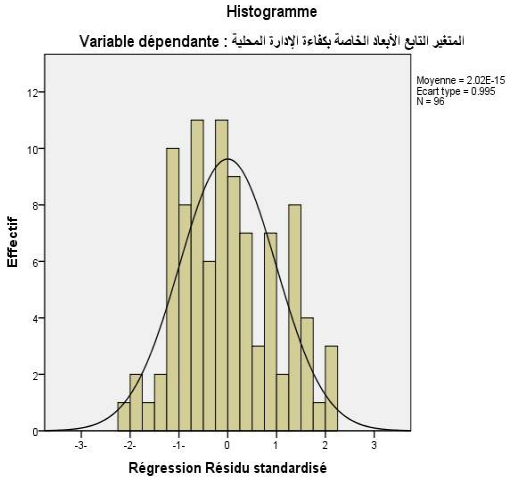

4. تحليل معامل خط الانحدار:

الجدول الموالي يوضح معامل خط الانحدار:

جدول رقم (9): يوضح قيمة معامل الانحدار

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	.240	.214		1.122	.265

المتغير المستقل الأبعاد الخاصة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال	1.067	.105	.724	10.168	.000

a. Variable dépendante : المتغير التابع الأبعاد الخاصة بكفاءة الإدارة المحلية

من خلال معطيات الجدول أعلاه نجد أن قيمة معامل الانحدار (t) المحسوبة للمتغير المستقل تساوي (10.168)، وهي بذلك أكبر من القيمة الجدولية (0.000)، وبذلك يرفض الباحث الفرض العدمي ويقبل بالفرض البديل، وهو أن الانحدار معنوي وبالتالي توجد العلاقة بين المتغير المستقل (توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال) والمتغير التابع (كفاءة الإدارة المحلية)، حيث تعبر المعادلة التالية عن تلك العلاقة :

(كفاءة الإدارة المحلية =y)= 0.240+1.067x(توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال)

نستنتج من خلال المعادلة السابقة أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال) والمتغير التابع (كفاءة الإدارة المحلية).

وعليه ومن خلال ما تقدم من تحليل لمعطيات النتائج السابقة الواردة في الجداول والأشكال أعلاه يمكن تأكيد الفرضية الثالثة **" هناك علاقة ارتباطية طردية بين توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الادارة المحلية في الجزائر كمتغير مستقل، وكفاءة الأدارة المحلية في الجزائر كمتغير تابع "**، وكإجابة على السؤال الثالث نقول أن هناك علاقة ارتباطية طردية بين توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكفاءة الادارة المحلية في الجزائر حسب اجابات مفردات عينة الدراسة.

الخلاصة :

يعتبر توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالنسبة للحكومات والدول في عصر المعلومات هذا أمرا لا مناص منه، لما توفره هذه التكنولوجيا من وقت وجهد ومال، فالجزائر على غرار باقي دول العالم سارعت إلى تعزيز البنية التحتية المادية والبشرية والتشريعية استعدادا لولوج مجتمع المعلومات، فأطلقت مشروع الحكومة الإلكترونية على مراحل، بدءا بتجهيز الإدارات العمومية بالأجهزة المعلوماتية، وفتح مواقع الكترونية للهيئات الحكومية، وتلاها مشروع الادارة الالكترونية الذي يسمح للمواطنين بالتعامل مع الادارات العمومية الكترونيا من خلال ادماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة العمومية، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول متوسطة الولوج لمجتمع المعلومات حسب الهيئات الدولية المختصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على غرار الاتحاد الدولي

للإتصالات، خاصة في مجال البنية التحتية لشبكة الاتصالات وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في شتى القطاعات العمومية، حسبما أوردته احصائيات الاتحاد الدولي للإتصالات في تقاريره السنوية، وما أكدته كذلك نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث في شقها المتعلق بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل الإدارة المحلية، حيث تبين أن توظيف هذه التكنولوجيا في الجزائر كان متوسطا كما أكدت الدراسة الميدانية كذلك أن لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأثر الايجابي في رفع كفاءة الإدارة المحلية، حيث تبين للباحث أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور مهم وفعال في رفع كفاءة التنظيم الإداري إذا ما توفرت التجهيزات المناسبة، والكفاءات البشرية المدربة، والبيئة التشريعية المناسبة، حيث كانت نتائج الدراسة الميدانية كما يلي :

- هناك توظيف متوسط لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية في الجزائر.

- هناك كفاءة عالية للإدارة المحلية في الجزائر.

- هناك علاقة طردية بين توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكفاءة الإدارة المحلية في الجزائر، تعبر عنها المعادلة التالية : (كفاءة الإدارة المحلية =y)= 0.240+1.067×(توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال) ، علما أن نسبة (52.4%) من كفاءة الإدارة المحلية يعود لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الهوامش :

1. سامية محمد جابر، **نعمات أحمد عثمان، الاتصال والإعلام (تكنولوجيا المعلومات)**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص108.

2. معالي فهمي حيضر، **نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002، ص253.

3. شريف درويش اللبان، **تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص102

4. محـي محمد مسعي ، **ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق** ، مصر: مطبعة و مكتبة الشعاع، ط1، 1999، ص26.

5. حسام محمد مازن، **علم تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاته التربوية**، مصر : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص 27.

6. أحمد صقر عاشور، **الإدارة العامة، مدخل بيئي مقارن**، بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 1979، ص17.

7. صبري جلبي أحمد عبد العال، **مباديء علم الإدارة العامة، بين معطيات الماضي ومتطلبات الحاضر، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية**، مصر : مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2011، ص38.

8. نفس المرجع، نفس الصفحة.

9. نفس المرجع، ص39.

10. نفس المرجع، نفس الصفحة.

11. نفس المرجع، ص(39-40).

12. أحمد رشيد، **نظرية الإدارة العامة، السياسة العامة والإدارة**، مصر : دار المعارف، ط5، 1981، ص39.

13. جيمس أندرسون، (ترجمة : عامر الكبيسي)، **صنع السياسات العامة**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، 2002، ص15.

14. بدر محمد السيد القزاز، **دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي**، مصر : دار الفكر الجامعي، ط1، 2015، ص48.

15. ايمان عبد المحسن زكي، **الحكومة الالكترونية مدخل إداري متكامل**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص(24-26).

16. نفس المرجع، ص97.

17. نفس المرجع، ص99 .

18. نفس المرجع، ص102.

19. الزهرة الأسود، **الممارسات التدريسية الإبداعية للأستاذ الجامعي وعلاقتها ببعض متغيرات الشخصية، دراسة ميدانية على عينة من أساتذة الجامعات الجزائرية**، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، أطروحة دكتوراه علوم في علم التدريس، منشورة، الموسم الجامعي 2014/2013، ص122.

20. شكري مدلس، **دور التسيير التقديري للوظائف والكفاءات في فعالية إدارة الموارد البشرية في المؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة والبناء فرع حاسي مسعود**، الجزائر : مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2008، ص114.

21. حمد سليمان المشوخي، **تقنيات ومناهج البحث العلمي، تحليل أكاديمي لكتابة الرسائل والبحوث العلمية**، القاهرة : دار النهضة العربية، دط، دت، ص177.

22. نفس المرجع، ص179.

23. ماجد محمد الخياط، **أساليب البحث العلمي**، عمان : دار الراية للنشر، ط1، 2011، ص209.